2334 دو

REFERENCES

توزيع
عام
E/ECWA/21/Part.2
١٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٥
الاصل : بالانكليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
الدورة الثانية
بيروت، ٢١-٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٥

RECEIVED
- 9 APR 1997
UN-ESCWA / LIBRARY

دراسة وتقييم
التقدم الحاصل في تنفيذ نصف العقد الانمائي الثاني من الاستراتيجية الانمائية الدولية في بلدان غربي آسيا

(البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت)

أضواء على المراجعة الشاملة للنمو المحقق وعلى الاتجاهات القطاعية وقضايا الانماء

75-0238

المحتـــــويات

صفحة

أ ـ اضواء على المراجعة الشاملة للنمو المحقق ١

١ـ نمـوّ الانتـاج . ١
٢ـ التغيّر البنيوى وانعدام التوازن . ٢
٣ـ تكوين الرأسـمال . ٤
٤ـ تعبئة الموارد المالية والتمويل الخاص بتكوين الرأسمال المحلي الاجمالي . ٥

ب ـ اضواء على الاتجاهات القطاعية وقضايا الانماء ٧

١ـ الاغذية والزراعة . ٧
٢ـ التصنيـع . ٧
٣ـ دور النفط والموارد المعدنية في انماء المنطقة . ٨
٤ـ التجارة والانماء . ٩
٥ـ الانماء الاجتماعي والمستوطنات البشرية . ١٠
٦ـ السـكان . ١١
٧ـ القوى العاملة والاستخدام . ١١
٨ـ النقل والمواصلات والسياحة . ١٢
٩ـ الشؤون المالية للانماء . ١٢
١٠ـ التعاون الاقتصادى والتكامل الاقليمي . ١٣
١١ـ العلم والتكنولوجيـا . ١٣
١٢ـ البلدان " الاقل تقدما " . ١٤
١٣ـ جهاز التخطيط وصياغة وتنفيذ الخطة والاصلاح الادارى . ١٤

أ ـ اضواء على المراجعة الشاملة للنمو المحقق

(١) نموّ الانتاج

١ـ حقق الناتج القومي الاجمالي بالقيم الثابتة، في فترة اعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ نموا مقداره ١٤ بالمئة سنويا في المملكة العربية السعودية و ٦ر٥ بالمئة في الجمهورية العربية السورية واقل من ٢ بالمئة في المملكة الاردنية الهاشمية . وفي ذات الحقبة تراوح نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في حدود ال ٣٠ بالمئة في كل من دولتي قطر والامارات العربية المتحدة وبلغ بالقيم النقدية حوالى ١٦ بالمئة في سلطنة عمان . وفي فترة اعوام ١٩٧٠ـ١٩٧٢، شهدت دولتا البحرين والكويت والجمهورية اللبنانية معدلات نموّ حقيقية سنوية، تقدر بنسبة ٣ بالمئة في البلد الاول ونسبة حوالي ١٠ بالمئة في كل من البلدين الآخرين . وفي الجمهورية العراقية ، وبالنظر للانخفاض الكبير في انتاج النفط خلال عام ١٩٧٢، بلغ متوسط نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي حوالي ٦ بالمئة خلال السنتين الاوليين من هذا العقد . وفي الجمهورية العربية اليمنية حقق الناتج القومي الاجمالي بالقيم النقدية نموا بلغ معدله المتوسط حوالى ١٩ بالمئة في فترة اعوام ١٩٧٠ـ١٩٧٢ . وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بلغ متوسط النمو السنوى للناتج القومي الاجمالي الحقيقي نسبة ٣ بالمئة اثناء الفترة نفسها .

٢ـ ان العديد من العوامل التي تسببت في بقاء نمو المنطقة دون القدرة الممكنة خلال فترة الستينات ، قد استمرت في ممارسة تأثيرها اثناء العقد الحالي . (١) وتجدر الاشارة بين هذه

---

(١) من بين العوامل التي تؤثر على العديد من البلدان في ذات الوقت ، تجدر الاشارة بوجه خاص الى النزاع العربي الاسرائيلي والى تأثير الظروف المناخية غير الملائمة على الانتاج الزراعي . وفي كل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية، كان العقد الاخير بمثابة مرحلة انتقال من نظام سياسي واقتصادى ـ اجتماعي الى آخر. فقد تعرقل النمو بسبب الضعف النسبي في وضع المبادلات الخارجية، الامر الذى اقتضى فرض قيود على الاستيراد في كلا البلدين. وبالاضافة الى ذلك فان احد العوامل الهامة الكابحة المؤثرة على نمو الاقتصاد العراقي ، يعود الى انخفاض معدل النمو في قطاع النفط ، بسبب الوضع في البلدان المجاورة المنتجة للنفط . ومن ثم فان المنازعات الداخلية، التي كانت تتخذ في بعض الاحيان شكل الاضطرابات الاهلية، كما حصل في كل من الجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية، قد تسببت في انخفاض النمو الى ما دون القدرة العملية الممكنة، وفي بعض الحالات تسبب التخطيط وتنفيذ المشاريع العامة غير الملائمين، في تبديد جزء من الموارد المحدودة المخصصة لاغراض الانماء. وفي حالات اخرى ، خصوصا في بعض البلدان المنتجة للنفط ، كذلك في بلدان المنطقة الاقل تقدما، ظل النمو دون القدرة الممكنة بسبب قدرة الاقتصاد الضئيلة نسبيا في هذه البلدان على استيعاب التوظيف المنتج ، الامر الذى يكشف بصورة رئيسية، عن عوائق تتصل بالمؤسسات والقوى العاملة .

. . . /

الآثار، الى النزاع العربي الاسرائيلي ، الذى تفجر مرة اخرى في مواجهة جديدة في عام ١٩٧٣ ، ترتبت عنها عواقب بالغة الضرر بالنسبة للاقتصاد السورى بوجه خاص . بالاضافة الى ذلك، لم تكن المنطقة في منأى عن العواقب الناتجة عن الضغط التضخمي المتعاظم بسرعة في شتى انحاء العالم، وعن الاضطراب الذى يشهده النظام النقدى الدولي . الا ان النمو في المنطقة اثناء النصف الاول من السبعينات قد اتسم بوجه الخصوص بحدوث تطورات في قطاع النفط، الامر الذى تمتد اثاره الى خارج نطاق المنطقة وابعد من العقد الراهن . وقد نتج عن التطورات التي تجلّت في انتقال مركز القوة من شركات النفط الدولية الى البلدان المنتجة لناحية وضع الاسعار وفي الاتجاه نحو زيادة الاشراف الحكومي على استثمار موارد النفط والعمليات الملحقة بها ، ارتفاع كبير في سعر برميل النفط الخام الذى تنتجه هذه البلدان ، ومن ثم ، ارتفاع في مجمل المداخيل النفطية، الامر الذى كان غير وارد لبضع سنوات خلت . وقد كان للارتفاع الكبير في مداخيل النفط ، ابتداء من الربع الاخير من عام ١٩٧٣ ، تأثيره الاساسي على توقعات النمو في المنطقة وعلى دور المنطقة في الاقتصاد العالمي .

٣ــ باستثناء المملكة العربية السعودية ودولتي اليمن والجمهورية اللبنانية وسلطنة عمان، حيث تقدر معدلات نمو السكان السنوية اثناء العقد الاخير في حدود المعدل (٥ر٢ بالمئة) الخاص بالبلدان النامية الذى اوصت به الاستراتيجية الانمائية الدولية لفترة العقد الانمائي الثاني ، حققت بلدان المنطقة الاخرى معدلات اعلى لزيادة السكان . وبالنسبة لبعض البلدان ، فان الزيادة السريعة في عدد السكان التي تحققت خلال الستينات، قد اسفرت عن معدلات نمو في الانتاج الوطني بالفرد من السكان ادنى من المعدل المتوسط الذى حدده العقد الانمائي الثاني والبالغ نسبة ٥ر٣ بالمئة . وهكذا فان الناتج القومي الاجمالي بالفرد من السكان في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد انخفض بمعدل ٥ بالمئة سنويا اثناء العقد الماضي ، بينما لم يتمكن الناتج القومي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية من تحقيق اى نمو اثناء الفترة نفسها . وفضلا عن ذلك فان السنوات الاولى من العقد الراهن قد دلت على ازدياد عمق الهوة القائمة التي تفصل بين مداخيل الافراد في بلدان المنطقة .

٢) التغيير البنيوى وانعدام التوازن

٤ــ تحت تأثير التطورات الاخيرة في صناعة النفط والارتفاع الكبير في الانتاج ، ارتفع اسهام النفط الخام في الانتاج الاجمالي للمملكة العربية السعودية من معدل ٤٧ بالمئة تقريبا في فترة اعوام ١٩٦٨ــ١٩٧٠ ، الى معدل ٦٨ بالمئة في عام ١٩٧٣ . وعلى الرغم من النقص الحاصل في احصاءات الحسابات القومية يمكن الافتراض ايضا بان كلا من دولتي قطر والامارات العربية المتحدة قد زاد اعتمادهما على النفط . وفي الجمهورية العراقية، وبمقتضى المعلومات المتوفرة، ازدادت حصة انتاج النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٦ بالمئة وبلغت نسبة ٣٧ بالمئة من هذا الناتج في عام ١٩٧١ . ومع الانتعاش الكبير في انتاج النفط الخام في الجمهورية العراقية في عام ١٩٧٣ ، ازدادت اهمية حصته النسبية . وفي دولتي البحرين والكويت ، وبسبب انخفاض مستوى الانتاج او بالاحرى بسبب نموه المتباطئ ، بلغت حصة النفط الخام في الانتاج الاجمالي نسبتي ٢ر٥ بالمئة

/ . . .

على التوالي في عام ١٩٧٢ بالمقارنة مع الوضع الذي كان سائدا في نهاية العقد الاخير، في حين انخفضت هذه الحصة من نسبة ٧١ بالمئة الى ٥٥ بالمئة في عام ١٩٧٣ في سلطنة عمان .

٥— تشكل الزراعة في البلدان غير المنتجة للنفط ، باستثناء الجمهورية اللبنانية ، اهم القطاعات الاستهلاكية ، رغم ان دورها آخذ في التضاؤل على وجه العموم . وفي الجمهورية العراقية دون سواها بين البلدان المنتجة للنفط تسهم الزراعة اسهاما ذا شأن في الانتاج ، وهو انتاج يبدو أنه لم يتبدل خلال الستينات وظل يتراوح في حدود نسبة ١٧ بالمئة من مجمل الانتاج .

٦— لا يزال الانتاج الصناعي يحتل مكانة متواضعة في مجمل بلدان المنطقة . وفي الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية مثلا ، البلدين اللذين تشكل حصة الانتاج الصناعي والطاقي لديهما اعلى نسبة في الناتج المحلي الاجمالي (باستثناء البحرين وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حيث حصة الانتاج الصناعي والطاقي في الناتج المحلي الاجمالي اعلى بكثير نظرا لعمليات تكرير النفط) ، لم تتخط هذه النسبة ١٥—١٦ بالمئة في نهاية العقد الاخير . وتشكل ذات النشاطات نسبة ٢ بالمئة في الجمهورية العربية اليمنية وهي تكاد لا تذكر في كل من سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة . وقد تحققت زيادات كبيرة بالاهمية النسبية لهذه النشاطات اثناء العقد الاخير في كل من المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت فقط . ومهما يكن من امر، ففي كلا البلدين تحقق التوسع انطلاقا من اساس صناعي صغير في البداية . ولا تدل المعلومات المتوفرة عن السنوات الاولى للعقد الحالي على حدوث اي تغيير ملموس في الاهمية النسبية للانتاج الصناعي والطاقي ، باستثناء حالتي دولة البحرين و المملكة العربية السعودية ، حيث لوحظت على التوالي زيادة مقدارها ٨ و ٢ بالمئة في عام ١٩٧٢ .

٧— علاوة على دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، حيث يهيمن تكرير النفط على النشاط الصناعي ، يتكون معظم الانتاج الصناعي في بلدان المنطقة الاكثر تصنيعا من الصناعات الخفيفة . ولا يبدو ان وضع الامور هذا قد تغير اثناء العقد الماضي . الا انه خلال السنوات الاخيرة ، اخذت بلدان عديدة في المنطقة تعير اهتماما متزايدا الى المزيد من الرأسمال المكثف و/ أو الى صناعات التصدير خاصة في حقل البتروكيميائيات والصناعات الطاقية المكثفة الاخرى والاسمدة والفولاذ والاسمنت .

٨— من الواضح ان هناك ضرورة ملحة لتنويع بنية الانتاج في كل من البلدان المنتجة وغير المنتجة للنفط . ففي فئة البلدان المنتجة للنفط ، ينطوي الاعتماد على النفط الخام على عنصر مجازفة اكبر بكثير مما يمكن ان ينطوي عليه الاعتماد على سلعة اخرى بنفس الدرجة ، نظرا لان النفط يتميز بكونه قابلا للنفاذ ، ولان له اهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي . وعلى نحو مشابه ، ففي حين ان الاعتماد الكبير على الخدمات لم يحل دون تحقيق كل من الجمهورية اللبنانية والمملكة الاردنية الهاشمية معدلات مرتفعة نسبيا ، فان المنطق القائل بالتنويع في انتاج الخيرات المادية لا يزال قويا جدا . ومرد ذلك الى ان تحقيق النتائج المرضية باستمرار في قطاع الخدمات، انما يتوقف الى حد كبير على عوامل خارجية تخرج عن سيطرة الدولتين المعنيتين ، ويضفي على اقتصاديهما طابع الوهن تجاه المقررات الاقتصادية والسياسية التي تتخذ في الخارج .

/ . . .

٩ — وفيما يتعلق باستعمال الموارد ، يمتص الاستهلاك عموما نسبة من انتاج اقتصاديات البلدان النفطية ادنى بكثير مما هي عليه الحال في اقتصاديات البلدان غير النفطية . وتعكس المعلومات المتوفرة عن السنوات الاولى من السبعينات ، انخفاضا كبيرا في الاستهلاك/ معدل الناتج القومي الاجمالي ، في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية . ويظل الاستهلاك الخاص اكبر اهمية من الاستهلاك العام في اقتصاديات البلدان غير النفطية ، بالمقارنة مع الحالة في اقتصاديات البلدان النفطية . ومهما يكن من امر ، فان حصة القطاع العام ، من مجموع الاستهلاك ، قد دلّت على اتجاه واضح نحو الزيادة في كل من الجمهورية العربية السورية ودولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية ، مع تسجيل تغير طفيف بالنسبة للجمهورية العراقية والجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية . وعلى وجه العموم يلعب الطلب الخارجي دورا اكبر من دور الطلب الداخلي ، باعتباره مصدرا مولدا للدخل في اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط ، ويفوق الحالة القائمة بالنسبة لاقتصاديات البلدان غير المنتجة للنفط . وتدل المعلومات عن الفترة الاولى من السبعينات على وجود اتجاه قوى لزيادة التصديرات في العديد من بلدان المنطقة وبصورة خاصة في المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية .

٣) تكوين الرأسمال

١٠ — باستثناء الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ، حيث ارتفع معدل التوظيف المالي (الثابت) بالنسبة الى الانتاج الاجمالي بنسبتي ٣ و٥ر١ بالمئة على التوالي ، يتبين من المعلومات المتوفرة عن حقبة النصف الثاني من العقد الاخير ، انه في عدة بلدان في المنطقة شهد معدل التوظيف انخفاضا أو ظل ثابتا على ما كان عليه . وبالامكان ملاحظة تغيرات ملموسة في معدل التوظيف منذ بداية هذا العقد في كل من سلطنة عمان والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية . وفي عام ١٩٧٣ ، ارتفع معدل التوظيف/ الناتج القومي الاجمالي ، بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٥ بالمئة في سلطنة عمان ، وبنسبة تتراوح بين ٣ و١٨ بالمئة في المملكة الاردنية الهاشمية ، بالمقارنة مع معدل التوظيف المتوسط في حقبة اعوام ١٩٦٨—١٩٧٠ . ومن جهة اخرى ، انخفض معدل التوظيف اثناء السنتين الاوليين من هذا العقد بنسبة تتراوح بين ٥ر٣ و ٥ر١٦ بالمئة في المملكة العربية السعودية ، وبنسبة تتراوح بين ٧ بالمئة و ٧ر١١ بالمئة في دولة الكويت في عام ١٩٧٢ .

١١ — ان الانفاق التوظيفي من جانب القطاع العام قد ازداد بوجه عام بمعدلات اعلى من التوظيف الخاص ليس فقط في البلدان التي يحتل فيها القطاع الخاص دورا مهيمنا ، مثال الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية ، بل ايضا ، وعلى نطاق اضيق باية حال ، في البلدان ذات الاقتصاد الحر أمثال المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية . وهنالك عامل مشترك يكمن وراء هذا التبدل الحاصل لمصلحة التوظيف العام مردّه رغبة الحكومات في توفير الهيكلية الأساسية الضرورية لتسريع الانماء الاقتصادي والاجتماعي . الا انه في الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية ، تأثر هذا التبدل الى حدّ كبير بالجهد الذي تبذله الحكومة من اجل تحقيق الاشراف على الاقتصاد ووسائل الانتاج . ومع ذلك تعكس المعلومات المتوفرة نموّا

/ . . .

أسرع في الانفاق التوظيفي الخاص الثابت ، مقابل اتساع الانفاق التوظيفي العام في المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية ابتداء من عام ١٩٧٠ ، وظهور اتجاه معاكس في دولة الكويت .

١٢ــ تدل المعلومات عن التوزيع القطاعي لتكوين الرأسمال الثابت في الجمهورية العراقية ، على ان الزراعة حصلت على نسبة ١٥ بالمئة من مجمل التوظيف في عام ١٩٧١ مقابل نسبة ١٠ بالمئة في فترة اعوام ١٩٦٠ ــ ١٩٦٢ . ومن جهة اخرى فان التوظيف في القطاعين المنجمي والمقلعي ، وبوجه خاص في القطاع النفطي ، قد انخفض من نسبة ١٣ بالمئة الى نسبة ٥ بالمئة من مجمل التوظيف في عام ١٩٧١ . ويظهر الفرق بوضوح في ارتفاع حصة قطاع الصناعة من نسبة ١٢ الى نسبة ٢٥ بالمئة اثناء العقد ، الامر الذى يدل على توافق النمو السريع في هذا القطاع مع انخفاض معدل هذا النمو في غالبية الفروع الاخرى . وفي عام ١٩٧١ شكلت هذه الحصة نسبة ٢١ بالمئة من مجموع التوظيف .

١٣ــ في الجمهورية العربية السورية حصلت الزراعة على خمس مجموع التوظيف الثابت اثناء السنوات الثلاث الاولى من العقد الحالي مقابل نسبة ١٦ بالمئة في فترة اعوام ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠ . وحققت حصة التوظيف في قطاعات الصناعة والمناجم والمقالع والخدمات الاساسية مجتمعة تقدما ملحوظا ، وارتفعت من معدل متوسط مقداره ٢٢ بالمئة في فترة اعوام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٥ الى حوالي ٢٧ بالمئة في فترة اعوام ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠ . واستمرت التوظيفات المخصصة لهذه القطاعات في الارتفاع بدرجة كبيرة ، وبلغت نسبة ٤٠ بالمئة من اصل مجموع نفقات التوظيف الثابت في عام ١٩٧٢ .

٤) تعبئة الموارد المالية والتمويل الخاص بتكوين الرأسمال المحلي الاجمالي

١٤ــ يستدل من تحليل الجهود الادخارية في المنطقة على وجود فروق كبيرة في متوسط معدلات الادخارات بين البلدان . واثناء السنتين او الثلاث سنوات الاخيرة من العقد الماضي ، كان كل من الجمهورية العراقية ودولة الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية قد حقق معدلات ادخار اعلى من معدل الـ ٢٠ بالمئة من اصل الناتج الاجمالي الذى حدده العقد الانمائي الثاني بالنسبة للبلدان النامية ، اذ حققت هذه البلدان على التوالي معدلات ٢١ و ٤٦ و ٦٢ و ٣٤ بالمئة من اصل الناتج القومي الاجمالي في كل منها . وبالمقابل فان معدلات الادخار ظلت دون المعدل الذى حدده العقد الانمائي الثاني ، في كل من الجمهورية العربية السورية (١٢ بالمئة) والجمهورية اللبنانية (١٤ بالمئة) وتدنت عن هذا المعدل (ــ٣ بالمئة) في المملكة الاردنية الهاشمية اثناء ذات الحقبة . وفي عام ١٩٧٢ ارتفعت معدلات الادخار في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت على التوالي الى اكثر من ٤٦ و ٥٢ بالمئة من اصل الناتج القومي الاجمالي . وبالمقابل انخفض معدل الادخارات بما يزيد عن النصف في سلطنة عمان خلال عام ١٩٧٣ ، بوجه خاص تحت تأثير النفقات الدفاعية المتزايدة والانفاق المتكرر دوريا على التربية والصحة والاسكان . وتجدر الاشارة ايضا الى الارتفاع المضطرد في معدل الادخارات في الجمهورية العربية السورية ، الذى بلغ نسبة ١٦ بالمئة في عام ١٩٧٣ ، وفي الجمهورية اللبنانية حيث تراوح بين ١٥ ــ ١٦ بالمئة اثناء فترة اعوام ١٩٧١ ــ ١٩٧٢ .

/ . . .

١٥— لقد شكل القطاع الخاص بوجه عام المساهم الاكبر الى حد بعيد في تحقيق الادخارات القومية . وفي المملكة الاردنية الهاشمية تولدت عن هذا القطاع كل الادخارات التي حققها الاقتصاد ، في الوقت الذى كان القطاع العام مبددا لهذه الادخارات ومعتمدا الى حد بعيد على المساعدة الخارجية . وفي نهاية العقد الاخير، بلغت حصة القطاع الخاص من مجمل الادخارات التي حققها الاقتصاد في كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ودولة الكويت على التوالي معدلات ٩٠ و ٧٤ و ٦٨ و ٦٤ و ٥٠ بالمئة. الا انه في الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية استخدم على التوالي ما يقارب من ٥٠ و ٦٠ بالمئة من الادخارات التي حققها القطاع الخاص من اجل تمويل تكوين الراسمال ، وأمكن تعويض الباقي عن طريق زيادة الدفق الخارجي للراسمال الخاص . وفي الجمهورية اللبنانية بالمقابل ، موّل تدفق الراسمال الخاص نحو الداخل حوالي ٣٠ بالمئة من تكون الراسمال الخاص الثابت اثناء فترة اعوام ١٩٦٨—١٩٧٠ . وقد ظل الاسهام النسبي للقطاع الخاص في مجمل الادخارات التي حققها الاقتصاد اثناء العامين الاولين من هذا العقد ثابتا في الجمهورية اللبنانية، وحقق زيادة ملحوظة في كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية .

١٦— لدى تحليل الاسهام النسبي لموارد التمويل الداخلية والخارجية في تكوين الراسمال المحلي الاجمالي الثابت يتضح على الفور، ان الادخارات القومية تفوق تكوين الراسمال الى حد كبير في اقتصاديات البلدان النفطية وان هذه الادخارات هي اقل بمعدل النصف في اقتصاديات البلدان غير النفطية . وهكذا ففي كل من دولة الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية، تخطت الادخارات تكوين الراسمال على التوالي بنسب ١٥٠ و ٣٠٠ و ٧٠ و ٢٧ بالمئة اثناء فترة اعوام ١٩٦٨—١٩٧٠ . الا انه في الجمهورية العراقية ارتبط هذا الامر فقط بالتوسع الاسمي في التوظيف . وباستثناء سلطنة عمان حيث اتسعت هوّة العلاقة الايجابية بين الادخار والتوظيف بسرعة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢ وتحولت سلبا في عام ١٩٧٣ ، فقد تعززت هذه المواقع في وقت لاحق ابتداء من مطلع العقد الحالي . وبالاضافة الى ذلك يمكن لتوقع معدلات ادخار اعلى في اقتصاديات البلدان النفطية نتيجة ارتفاع المداخيل النفطية في نهاية السبعينات ان يسهم في زيادة عدم التكافوء الايجابي بين الادخارات والتوظيف خصوصا في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، وفي ابراز الحاجة الى العثور على فرص توظيف جديدة في طليعة قضايا الانماء والى تحسين القدرة الاستيعابية لاقتصاديات البلدان المعنية ، والمسائل المتصلة بالتركيب والتوزيع الجغرافي للاموال الاجنبية التي تملكها .

١٧— تعتمد المملكة الاردنية الهاشمية باعلى درجة بين البلدان غير النفطية على دفق الموارد الخارجية في تكـــــوين الراسمال . ولطالما شهدت هذه البلاد معدل ادخار سلبي كان من الضروري تغطيته عن طريق دفق الموارد من العالم الخارجي ، من اجل تلبية المستلزمات المالية للتوظيف ودعم النفقات الحكومية الحالية . وفي كل من الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية موّلت الادخارات القومية حوالي ٨٠ بالمئة من تكوين الراسمال اثناء فترة اعوام ١٩٦٨—١٩٧٠ . ومنذ ذلك الوقت فان معدل الادخارات بالنسبة للتوظيف ، قد ارتفع الى حد كبير في الجمهورية العربية السوريـــة .

/ . . .

ب — اضواء على الاتجاهات القطاعية وقضايا الانماء

١) الاغذيـــة والزراعـــة

١٨— ازداد الانتاج الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اثناء فترة اعوام ١٩٦١— ١٩٧٣ بمعدل متوسط سنوي مقداره ٣ر٢ بالمائة فقط ، مقصرا بذلك عن معدل الزيادة السنوية في الطلب على الاغذية ، المقدر باربعة الى خمسة بالمئة سنويا ، وكذلك مقصرا عن ان يتناسب مع معدل نمـو السكان في المنطقة ، المقدر بمعدل متوسط يقارب ال ٣ بالمئة سنويا . وقد زاد هذا الامر الى حد كبير من اتساع الهوة القائمة بين العرض والطلب على الصعيد الاقليمي بالنسبة للاغذية ، وساهم الى حد كبير في جعل المنطقة تشهد اعلى نسبة بالفرد من السكان لناحية استيراد الاغذية في العالم النامي . وفي الوقت الذى يتوجب توفير اهتمام مستمر للتوسع الافقي ، خصوصا في ظروف الرى ، يقتضي التشديد في الاعوام المقبلة على التوسع الافقي وعلى تعزيز الانتاج الزراعي ، خصوصا عـن طريق نشـر وتطبيق المعرفة الاساسية الزراعية وتقنيات الانتاج المتوفرة بيسر على الصعيدين القومي والاقليمي على نطاق واسع . ويحتاج ذلك الى استعمال اكثر فعالية واكثر كثافة للمواد الانتاجية الزراعية ، والى اعتماد أنماط متناوبة بين المحاصيل المحسنة في الاراضي المروية والبور والى ادارة المياه واستعمالها على نحو افضل . وعلى المدى البعيد ، هناك حل علمي وفعال بالنسبة لهذه المستلزمات ، يكمن في تعزيز امكانيات البحث الزراعي جنبا الى جنب مع اتخاذ التدابير الضرورية على صعيد المؤسسات من اجل تسهيل تعميم النتائج على اسرة المزارعين .

١٩— بالاضافة الى تسريع معدل نمو الانتاج ، هناك حاجة متنامية لتنويع الناتج الزراعي في اطار مختلف القطاعات الفرعية الزراعية وفيما بينها ، مثال ذلك المحاصيل والانتاج الحيواني والثروة السمكية . ويقتضي توجيه المزيد من الاهتمام الى البرامج المتكاملة لانماء الزراعة وصيد الاسماك .

٢٠— ان النمو البطيء في الانتاج الزراعي قد اسفر عن زيادة اتساع الهوة القائمة بين مستويي المعيشة في كل من الريف والمدينة . وفي غضون السنوات الاخيرة بلغ متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي نسبة ٢٥ بالمائة فقط من قيمة دخل الفرد من السكان في القطاع غير الزراعي في المنطقة . ويشكل مهمة شاقة ولا شك امر تحويل الاتجاه الحالي غير الملائم وبلوغ معدل دخل في القطاع الزراعي مقداره ٤٠ بالمئة من قيمة الدخل في القطاع غير الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حوالى عام ١٩٨٠ . وسوف يستتبع ذلك فقط زيادات اساسية في الانتاج الزراعي وتجسيد هذه الزيادات في تحسين مستوى دخل المزارعين وظروف معيشتهم وتعزيز الهيكلية الاساسية الريفية ، بل ايضا استخداما مكثفا للقوى العاملة الزراعية .

٢) التصنيـــع

٢١— على الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة في سبيل التصنيع في المنطقة ، فان العديد من القضايا لا يزال يتطلب معالجة ملائمة خصوصا في مجالات هامة كاقرار التخطيط المتكامل ، وتحديد الاقنية

المناسبة للموارد المالية المتنامية ، وكفاية العرض من الايدى العاملة الماهرة ، وتطبيق التكنولوجيا على الاحتياجات المحددة في مختلف قطاعات الصناعة .

٢٢— ان لبعض العوائق والصعوبات القائمة في القطاعات الاخرى تاثيرا مباشرا على سرعة وحالة الانماء الصناعي في المنطقة . وهكذا فان مستوى الانتاج الزراعي المتدني والمتقلب ، بالاضافة الى قلة اصناف المزروعات الموجودة والطرق القديمة المتبعة في معالجة الانتاج ، هي السبب بالدرجة الاولى ، في انخفاض مستوى انتاج صناعات معالجة الاغذية . كذلك فان بعض العوامل غير الملائمة في الهيكليات الفيزيائية والتأسيسية لعدد من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد اضعفت من القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة .

٢٣— ان من بين النشاطات الصناعية الواعدة بالخير اكثر من سواها ، خاصة في البلدان المنتجة للنفط في المنطقة ، انماء البتروكيميائيات (المواد البلاستيكية والمستحضرات الصيدلية والاسمدة النتروجينية) والصناعات المعدنية الاساسية التي تطلب مواد انتاج طاقية اساسية في عمليات الانتاج . الا ان ادخال التعديلات على النشاطات الصناعية الاكثر صفة تقليدية ، مثال صناعات النسيج والبضائع الاستهلاكية الخفيفة ، يمكن ان يلعب دورا هاما في التقليل من اعتماد المنطقة الكبير على الاستيراد .

٣) دور النفط والموارد المعدنية في انماء المنطقة

٢٤— منذ مطلع السبعينات ، تسببت التطورات الرئيسية في صناعة النفط ، في حصول تبدل جذري في ثابتتين هامتين هما ازدياد الاشراف والسيادة على الموارد الطبيعية وشروط التجارة في البلدان المنتجة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد نجحت الجهود الهادفة الى تحقيق السيادة الكاملة ، في زيادة حصة البلدان المنتجة للنفط في الاسهم من نسبة ٢٥ بالمئة الى نسبة ٦٠ بالمئة ، مع التطلع الى رفع هذه النسبة الى مئة بالمئة في المستقبل القريب . وبالاضافة الى ذلك ، نجحت هذه البلدان ايضا في تحقيق تحسين اساسي في شروط تجارتها نتيجة للتطورات الحديثة في اسعار النفط . وقد نتجت عن هذين العاملين زيادات سريعة في مداخيل النفط وفي تكديس اموال المبادلات الاجنبية وسوى ذلك من الموجودات .

٢٥— في الوقت الذي تبذل الجهود من قبل البلدان المنتجة للنفط من اجل التركيز على الاستعمال الفعال لهذه الموارد ، مع التطلع الى تسريع عملية الانماء ، فان العقبات الحالية المتصلة بالطاقة الاستيعابية في العديد من الحالات قد دفعت هذه البلدان الى التطلع نحو امكانية توظيف جزء من هذه الموارد في اسواق الراسمال والمال في الخارج ، والى منح القروض الى المؤسسات المالية الدولية والى حكومات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بشروط ملائمة . والقضية الملحة تتعلق بالطريقة التي يجرى بها توظيف هذا الدفق من الموارد المالية الناجمة عن هذا القطاع ، بحيث يمكن بلوغ اهداف الانماء وضمان نمو ثابت لاقتصاديات البلدان المنتجة للنفط ، خصوصا بالنظر الى طبيعة هذا المورد القابل للنضوب . لذلك فان على البلدان المعنية بالامر ، ان تنجح في الاستخدام الكامل لهذه الموارد القابلة للنفاذ من اجل تحقيق تبدل سريع ونمو ثابت وانماء اقتصادياتها .

/ . . .

٢٦— ان ثروة المنطقة من الموارد الطبيعية علاوة على البترول والغاز الطبيعي ، لا زالت دون الاستثمار الكامل . وبالرغم من ان بعض الجهود تبذل تدريجيا في بعض البلدان ، فان المنطقة لا زالت تعاني من النقص في الحقائق والمعرفة الملائمة بصدد تقدير مخزونات المعادن غير النفطية والطاقات الاقتصادية التي يمكن ان تسفر عنها . ومن شأن الادراك المتنامي لأهمية الموارد المعدنية واستخداماتها الفعال ، ان يكون مفيدا لانماء بلدان المنطقة ولادخال درجة من التنويع والتغيير التركيبي على اقتصادياتها ، الامر الذى من شانه ان يخفف في النهاية من اعتماد المنطقة على النفط .

٢٧— ان دراسة واستثمار الموارد الطبيعية بصورة علمية يجب ان يصاحبها استثمار واستخدام الموارد المتوفرة بصورة حكيمة . وعلى سبيل المثال فان احتراق مقادير كبيرة من الغاز الطبيعي الذى يستخرج في آن واحد مع النفط ، يشكل خسارة كبيرة للمنطقة ، ويقتضي على اقل تعديل تقليل اهميتها .

٤) التجارة والانماء

٢٨— على الرغم من ظهور بعض الاتجاهات المشجعة المتصلة بالتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لعدد من البلدان ، فان المنطقة عموما لا تزال تتميز بالاعتماد الذى يكاد ان يكون تاما على استيراد الاغذية والمعدات الاساسية كما تتميز بالتعويل الى درجة كبيرة على تصديرات النفط . وبالنظر الى كون النفط يتميز بطبيعة قابلة للنفاذ ويرتدى اهمية استراتيجية ، فان مثل هذا الاعتماد ، ينطوى على عنصر من المخاطرة والوهن اكبر بكثير مما يترتب عن درجة اعتماد مساوية على أى سلعة اخرى .

٢٩— الا ان الجهود الموجهة نحو توسيع نطاق الصناعات التصديرية في المنطقة ، تصطدم بعقبتين اساسيتين هما على وجه التحديد ضيق نطاق قاعدة الانتاج المحلية ، وقضايا الدخول الى الاسواق العالمية وبصورة خاصة اسواق البلدان المتقدمة .

٣٠— احتلت التجارة الداخلية في المنطقة على وجه العموم مكانة متواضعة للغاية في تجارة المنطقة . وفي نهاية الستينات ، كانت نسبة تقل عن ٧ بالمائة من تصديرات البلدان الاعضاء تسوّق في اطار المنطقة . وقد هبطت هذه الحصة الى نسبة ٤ بالمئة اثناء فترة اعوام ١٩٧١—١٩٧٣ . وفي ذات الوقت تراجعت الاستيرادات من المنطقة الى حد كبير اثناء السنوات الثلاث الاولى من العقد الحالي ، وهبطت الى نسبة تقل عن ١٠ بالمئة من المجموع .

٣١— ان التطورات الاخيرة الحاصلة في تجارة الاستيراد والتصدير في المنطقة قد عززت فوائض الموازين التجارية في البلدان المنتجة للنفط بينما زادت العجز التجارى في اقتصاديات البلدان غير النفطية . الا ان قسما كبيرا من فائض تجارة البلدان المنتجة للنفط يتحول الى اقتصاديات البلدان غير المنتجة للنفط ، على شكل تحويلات يقوم بها المغتربون من الفنيين والعمال ، ومن طريق المساعدة المالية وتدفق الراسمال ، وهكذا تنخفض مبالغ الفيض أو العجز في كل من هذه البلدان .

/ . . .

٥) الانماء الاجتماعي والمستوطنات البشرية

٣٢— ان توسع النظام التربوى ، الذى يتجلى في الارتفاع الثابت في قيمة النفقات العامة على التربية ، قد استمر في بلدان المنطقة . ومع ذلك فقد ظلت معدلات تسجيل الطلاب على مستويي التعليم الابتدائي والثانوى منخفضة نسبيا في ارجاء المنطقة . وظل التسجيل على مستوى التعليم الثانوى متخلفا عن التسجيل على المستوى الابتدائي . وتفاقم الامر بعد ذلك من جراء المعدل المرتفع لحالات الانقطاع عن الدراسة . وتدعو الحاجة الى قيام برامج اعداد مهنية من اجل استيعاب هذا الجزء المتعاظم من اليد العاملة الكامنة وتلبية الاحتياجات المتنامية في المنطقة الى المهارات التقنية على مختلف المستويات العملية . وعلى الرغم من اتساع نطاق التعليم في عدد من البلدان هناك اختلال في التوازن بين العدد المنخفض نسبيا للمتخرجين في ميادين العلم والطب والتكنولوجيا (اى من نوع القوى العاملة التي تكثر الحاجة اليها في المنطقة) ، وبين العدد الكبير من المتخرجين في ميادين القانون والفنون والعلوم الانسانية . لذلك تدعو الحاجة الى اعتماد تغييرات بنيوية على صعيد التعليم العالي من اجل تحقيق نمو تربوى اكثر توافقا مع فرص الاستخدام واهداف واولويات الانماء .

٣٣— على الرغم من وضوح اتجاهات التحسن الثابتة في ميدان الخدمات الصحية ، تعاني بلدان المنطقة على العموم من نقص المرافق الصحية ، خصوصا في المناطق الريفية ، كما انها تعاني من مشاكل التغذية على مستوى مختلف فئات الاعمار .

٣٤— تدل الاتجاهات الاخيرة في معظم بلدان المنطقة على ازدياد الاهتمام ببرامج انماء الخدمات الاجتماعية . ومهما يكن من أمر فان التنسيق الضعيف بين مرافق الخدمات الاجتماعية وازدواجية او نقص البرامج في مختلف المناطق ، وفوق كل ذلك النقص في سياسات الخدمات الاجتماعية المحددة تحديدا واضحا في اطار اهداف الانماء ، هي عوامل تقلل من فعالية الكثير من مرافق الخدمات الاجتماعية القائمة .

٣٥— شهدت بلدان غربي آسيا مؤخرا نموا مدينيا سريعا . وزادت هجرة القوى العاملة من الريف الى المدينة الناتجة عن تزايد المكننة في الزراعة بالاضافة الى الضربات المتنامية في القطاعات الاخرى وكفاية نظام النقل وعوامل اخرى ، من معدلات النمو المدينية المرتفعة . وكان النمو المديني مدهشا على وجه الخصوص في العواصم الكبرى ، اذ بلغ معدلات تتراوح بين ٥ و ١٥ بالمئة سنويا . ومن شأن التطور الاقتصادى السريع ومشاريع التوظيف المالي على نطاق واسع مضاعفة وزيادة عدد المشاكل المدينية . وهكذا فان سرعة النمو المديني قد تخطت مقدرة الحكومات على شتّى المستويات في جعل المدن الصغيرة والكبيرة تساهم في الانماء الوطني مساهمة فعالة .

٣٦— على الرغم من توفير اهتمام متزايد لبرامج الاسكان ، فغالبا ما كانت تعتبر هذه الجهود بمثابة عنصر متمم في خطط وبرامج الانماء .

٣٧— ان التنفيذ الناجح لاى برنامج اسكاني يتوقف على توفر المعدات والقوى العاملة والموارد

المالية . ثم ان عدم توفر احد هذه المستلزمات او بعضها مجتمعا في الكثير من الحالات، بالاضافة الى ضعف تنظيم المؤسسات والنقص في المساحة في بعض المناطق قد زادت من مشاكل الاسكان في المنطقة . لذلك من الضروري وضع برامج اسكان طويلة الاجل تهدف الى القضاء على النقص في المساحات السكنية والى بناء نماذج سكنية مقبولة .

٣٨— ان وضع صناعة البناء، والجوانب المتصلة بها كالقياسات والطرازات والنوع والتصميم ومواصفات البناء، تحتاج الى التطوير بصورة علمية مع الاخذ بعين الاعتبار القيم الاجتماعية والثقافية، والظروف المناخية والعوامل الاخرى المتصلة بها . ومن الضروري زيادة الابحاث في هذه المجالات من اجل المساعدة في سد الاحتياجات المتزايدة بسرعة في مجالي الاسكان والبناء والانماء المديني وبرامج المستوطنات البشرية الاخرى .

٦) السكان

٣٩— ان افتقار المنطقة الى المعطيات الديموغرافية الاساسية والمعطيات الاخرى المتصلة بها بالاضافة الى النقص في الاشخاص الكفوئين وفي المؤسسات المختصة المعنية بالقيام بالمهمة الاساسية لجمع المعطيات الديموغرافية ومعالجتها وتحليلها، يجعلان اى تقييم مفيد لحالة السكان في المنطقة مهمة شبه مستحيلة . وعلى الرغم من ان عددا من البلدان قد باشر مؤخرا باجراء التعدادات السكانية، وأدخل بعض التحسينات في هذا المجال، لا يزال هناك عدد من المعطيات الثابتة عن السكان، مثل المهنة وحجم العائلة وتخطيط العائلة ومستوى التعليم والتمدين والهجرة وسواها، تحتاج الى الدراسة في المستقبل .

٧) القوى العاملة والاستخدام

٤٠— تتميز حالة القوى العاملة والاستخدام في المنطقة باختلال التوازن بين نموّ فرص الاستخدام وبين امدادات اليد العاملة بالاضافة الى وجود فروق تركيبية وقطاعية واقليمية (فرعية وطنية) . وتعتبر نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان (معدل الفاعلية الخام) في بلدان غربي آسيا، بين ادنى النسب في العالم .

٤١— ان من بين ابرز مظاهر اختلال التوازن، الاستخدام غير الوافي للسكان الذين هم في سن العمل، والمستويات المنخفضة جدا لاستخدام القوى العاملة، والنقص الحاد في الايدى العاملة الماهرة والعالية الكفاءة، مقابل وجود فوائض من العمال غير الكفوئين على مختلف المستويات .

٤٢— ان الزيادة السريعة في مداخيل النفط وما ترتب عنها من تكديس في الموارد المالية لم يترك اثره حتى الان على حالة الاستخدام . وعلى العكس من ذلك فقد تعرقل الاستخدام الكامل للموارد المالية التي تم الحصول عليها مؤخرا من جراء امور عديدة بينها النقص في اليد العاملة الكفوءة .

.../

٨) النقل والمواصلات والسياحة

٤٣ــ يعتبر النقل والمواصلات بين اكثر النشاطات الواعدة بالخير بالنسبة للانماء في المنطقة . وعلاوة على ذلك تتوفر لدى المنطقة في الوقت الراهن قدرة فائضة في مجال النقل الجوى تحتاج من جهة لان يتم تنسيقها والسعي لتحاشي التكرار وتقليل التكاليف ، ومن جهة اخرى تشهد المنطقة ازدحاما في المرافئ الكبيرة (بيروت ، اللاذقية ، الدمام) ، الذى يستوجب توسيعا لاحقا للمرافق المرفئية . وتفتد و اكثر الحاحا ضرورة تطوير نظام متكامل للنقل الجوى والبرى والبحرى وشبكة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، بالنظر الى الزيادة الكبيرة المتوقعة في حركة البضائع والاشخاص داخل المنطقة وعبرها بنتيجة ازدياد مواردها المالية .

٤٤ــ لقد كان للسياحة اهمية اقتصادية حقيقية بالنسبة لبلد او بلدين فقط في المنطقة (لبنان وبدرجة اقل الاردن) . ولا تزال قدرتها الكامنة الكاملة في هذين البلدين وفي بقية المنطقة بحاجة الى الاستكشاف والاستثمار في المستقبل .

٩) الشؤون المالية للانماء

٤٥ــ ان اشتراك الحكومات المتزايد بسرعة في عملية الانماء ، والرغبة في زيادة الاشراف العام على الموارد الحقيقية من اجل تحقيق اغراض النمو المتسارع في بلدان المنطقة ، قد زادتا الى حد كبير من اهمية السياسة النقدية والمالية ، والاختيار الملائم للوسائل . ويرتدى الاستخدام الفعال لادوات السياسة الاقتصادية هذه أهمية قصوى في المنطقة على ضوء آخر التطورات النقدية والمالية الدولية التي اسفرت عن حدوث تبدلات في نمط توزيع الموارد على المستوى الدولي . ولا تزال الانظمة النقدية والمالية في المنطقة متخلفة وغير صالحة لان تكون على مستوى التطورات السريعة الحاصلة في هذين الميدانين . ويتعرقل الى حدّ كبير الاستخدام الكامل والفعال للمداخيل النفطية المتزايدة بسرعة ليس فقط من جراء التصلب السائد في اقتصاديات هذه البلدان ، بل ايضا من جراء عدم ملاءمة الاطار التأسيسي للانظمة النقدية والمالية . وفي غالبية البلدان ازداد العرض من العملة بمعدلات لم يسبق لها مثيل ولا تتناسب مع الانتاج الحقيقي ، الامر الذى تجسد بصورة جزئية في ارتفاع الاسعار . ومن الضرورى بذل الجهود لتقوية فعالية ادوات السياسة النقدية بحيث تتناول العرض من العملة والتسليف ومستوى الاسعار ومعدلات الفائدة والادخارات والتوظيف المالي .

٤٦ــ من الضرورى ان تلعب السياسة الضريبية في اقتصاديات بلدان المنطقة دورها المتمم في تقوية فعالية تدابير التثبيت القصيرة الاجل ، وفي تعبئة الموارد للانماء ، كما يقتضي ان تخدم كوسيلة هامة في التخصيص الفعال والتوزيع العادل . وتلعب الوسيلة الضريبية لناحية عدالة التوزيع دورا هاما خاصة بالنظر الى المعدلات المرتفعة لنمو الدخل بالاضافة الى التغير البنيوى السريع في اقتصاديات بلدان المنطقة ، الامر الذى يؤثر على مستوى ونمط توزيع الدخل ضمن فئات الدخل المختلفة وفيما بينها .

/ . . .

٤٧ــ تحتاج سياسات الضريبة والانفاق بوجه خاص الى التطوير بحيث تخدم هذه الاهداف بصورة ملائمة . ويتميز نظام الدخل في غالبية بلدان المنطقة بهيمنة بعض الموارد دون سواها . ففي اقتصاديات البلدان النفطية تشكل مداخيل النفط في معظم الحالات نسبة تفوق ٩٥ بالمئة من مجمل المداخيل الحكومية، في حين انه في اقتصاديات البلدان غير النفطية هناك اعتماد كبير على الرسوم الجمركية وعلى فوائض المشروعات العامة . وتشكل المداخيل الناتجة عن الضرائب على الدخل والثروة نسبة مئوية ضئيلة فقط من مجمل الاموال الحكومية . وفي غالبية الحالات ، يظل الجهد الضريبي متدنيا للغاية ويطيء النمو . ومن الضروري المباشرة في بذل الجهود من اجل اصلاح النظام الضريبي واضفاء الصفة التأسيسية عليه على ضوء التغيرات البنيوية للاقتصاد ومقتضاها . وعلى المستوى الاقليمي يقتضي تشديد الجهود من اجل بلوغ درجة اعلى من التنسيق في المجال الضريبي .

٤٨ــ لقد شهدت النفقات الحكومية عموما والنفقات الاستهلاكية بشكل خاص في بلدان غربي آسيا معدل زياد قلم يسبق له مثيل اثناء الاعوام القليلة الماضية . ومع ذلك تقوم معاملات الميزانية الحكومية في غالبية الحالات على الاساس التقليدي (object-cum-organization) الذي لا يسمح بتحليل تأثير هذه المعاملات على الاقتصاد . وهو لا يوفر تفحصا دقيقا للانفاق العام في وجه العموم ، وللنفقات الاستهلاكية بوجه خاص . ولا تزال العلاقة القائمة بين اعداد الموازنة وبين تخطيط الانماء ضعيفة جدا . لذلك فان النظام الضريبي يمكن ان يكون اداة فعالة في السياسة العامة .

١٠) التعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي

٤٩ــ على ضوء تقييم اعمال السوق العربية المشتركة اطلقت نداءات عديدة تدعو الى قيام مفاهيم تكامل جديدة جذرية . ويبدو ان هناك اقرارا متزايدا بان تحرير التجارة القائم على التجارب الاقليمية في مكان آخر ، لا يشكل اداة مضمونة لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي . ويتركز الاهتمام في الوقت الحاضر على اشكال التعاون الاقليمي الاقل طموحا في خططها واهدافها ، على المدى القصير باقل تعديل ، والاكثر مرونة في تنفيذها والتي تأخذ بعين الاعتبار الفروق القائمة بين الانظمة الاجتماعية ــ الاقتصادية ، وكذلك مستويات الانماء في مختلف بلدان المنطقة ، والاكثر صفة انتقائية في شموليتها والتي تهدف فقط الى تحديد مناطق مختارة يتوقع فيها للتعاون ان يكون مفيدا . وفي هذا الاطار تتزايد الحماسة للقيام بمحاولات نشاطات مشتركة عن طريق انشاء شركات اقليمية متعددة الجنسيات . وفي ظروف الانعدام الكامل لمحاولات التخطيط والتنسيق على الصعيد الاقليمي ، يمكن للاهتمام بالتعاون الاقليمي على مستوى المشروع (المصنع ، وشركة الملاحة وما شابه) ان يلعب على خير ما يرام دور الحافز بالنسبة لبلوغ مفهوم اوسع للتعاون في المنطقة .

١١) العلم والتكنولوجيا

٥٠ــ تتوقف سرعة واتجاه التقدم المستقبلي في المنطقة ، بين امور اخرى ، على التطبيق الدقيق والحذر للعلم والتكنولوجيا في اطار اهداف الانماء . ومن ثم يقتضي ان تكون البرامج والمشاريع

. . . /

في ميدان العلم والتكنولوجيا ، ذات صلة وثيقة بخطط الانماء الوطنية . ومن الضروري بذل الجهود من اجل تكييف التكنولوجيا المستوردة مع الاحتياجات المحلية ومن اجل انماء التكنولوجيا الوطنية .

٥١ — لقد كان التقدم المحقق في مجال تحسين طرق الحصول على المعلومات ونشرها هامشيا في المنطقة . ويقتضي بذل الجهود من اجل معالجة هذا النقص ووضع الطرق المناسبة الضرورية لنقل وتحديد التكنولوجيا الملائمة لاحتياجات المنطقة .

٥٢ — ان انشاء مجالس ابحاث وطنية وتقوية الهيئات العلمية الوطنية وتحقيق التكامل فيما بينها ، يفترض ان يساهم في الحد من مشكلة قضية هجرة الادمغة وفي استيعاب العلماء ، من اجل سد الاحتياجات الكبيرة من القوى العاملة ذات المستوى الرفيع . وعلى المدى البعيد ، من الضروري مواجهة هذا النقص ، عن طريق اعادة النظر في تركيب النظام التعليمي .

١٢) البلدان "الاقل تقدما"

٥٣ — لمناسبة مراجعة قائمة الخمسة وعشرين بلدا الاكثر تخلفا من قبل لجنة تخطيط الانماء (الاجتماع الذي انعقد في نيويورك ، ٧ — ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٥) ، اشتركت الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا مرة اخرى في مناقشات اللجنة . وعلى اثر تحليل عميق للوضع ، توصلت الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى الاستنتاج بان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يقتضي ان تضاف مع الجمهورية العربية اليمنية الى قائمة البلدان "الاقل تقدما" المنقحة المتوقعة لعام ١٩٧٥ . وبالتالي فان هذين البلدين يستفيدان من التدابير الخاصة المتخذة على المستويين الدولي والاقليمي في مصلحة هذه الفئة من البلدان .

٥٤ — وفي ذات الوقت ، تعير الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا اهتماما خاصا للقضايا الملحة التي يعاني منها هذان البلدان الاقل تقدما في المنطقة . وهي لذلك تعطي الاولوية للطلبات المقدمة منهما للحصول على الخدمات الاستشارية في مختلف الميادين . وكجزء من التدابير الخاصة المتخذة في مصلحة البلدان الاقل تقدما في المنطقة ، وضعت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشروع الامم المتحدة الاقليمي للمالية العامة والادارة (PROPFAD) الذي صيغ خصيصا لسد الاحتياجات المتنامية لهذه البلدان في مختلف مجالات انماء المالية العامة والادارة . وتدعو الحاجة الى اتخاذ تدابير اخرى من اجل مواجهة المستلزمات المتنامية بسرعة لهذه البلدان في ميادين اخرى .

١٣) جهاز التخطيط وصياغة وتنفيذ الخطة والاصلاح الاداري

٥٥ — بصرف النظر عن الانظمة الاجتماعية — الاقتصادية ومراحل الانماء التي وصلت اليها بلدان المنطقة ، يعتبر التخطيط والبرمجة على شتى الدرجات من التطور ، في مطلق الاحوال ، اداة اساسية وفعالة لسياسة تنظيم الموارد من اجل مواجهة اهداف الانماء . وتبذل المحاولات باستمرار من اجل خلق وتطوير نوع من الاطار التاسيسي يتمتع بدرجة اكبر من الاستقلال التقني ومن الاستمرارية ، يكون

قادراعلى اقامة التنسيق بين عدد ضخم من العناصر المتداخلة التي تمتّ بصلة الى عملية الانماء ، وتامين التنفيذ الفعال لبرامج ومشاريع الانماء . ورغم هذه الجهود لا يزال الاطار التأسيسي للتخطيط على المستوى الحكومي المركزى وعلى مستوى الوحدة والمستوى الاقليمي او المحلي ، غير ملائم على وجه العموم ، وهو يتميز بانظمة اتصال وتنسيق غير متطورة وبالنقص في الاحتياجات الاحصائية ، وفوق كل ذلك بالنقص في عدد الاختصاصيين التقنيين والاداريين الكفوئين . ونتيجة لذلك تشتمل خطط الانماء في عدد من الحالات على مجموعة سيئة الترابط فيما بينهما من البرامج والمشاريع التي ظهرت الى حيز الوجود في غضون فترة زمنية تتراوح بين ث وست سنوات . وهناك نقص بوجه العموم في التخطيط البعيد المدى او المستقبلي ، الذى يحدد نمط واتجاه النمو والانماء في المستقبل ، والتخطيط العملي القصير الاجل او السنوى ، وهو أمر يسهل بين امور اخرى ادارة الشؤون المالية وتنفيذ البرنامج او المشروع . ومن الضرورى تكثيف الجهود من اجل مواجهة النواقص التأسيسية والتقنية والادارية لتخطيط الانماء في المنطقة .

٥٦ — يتبين من تحليل تجربة التخطيط في المنطقة ان هذا التخطيط مهما بلغ من درجات التطور قد فرض من فوق على التركيب الادارى التقليدى المعني في الغالب بالادارة اليومية للاقتصاد ، مغفلا الامكانيات التقنية الكافية لصياغة وتنفيذ برامج وسياسات الانماء بشكل متكامل وفي اطار افق زمني محدد . وكانت النواقص التي تعاني منها الادارة العامة (كالمركزية الشديدة ، والتنظيم والوسائل والطرق غير الملائمة ، والنقص في التنسيق بين التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى العملي ، وجهاز الموظفين غير الوافي وسوى ذلك) مسؤولة الى حد كبير عن انعدام ملاءمة صياغة وتنفيذ الخطة والبرنامج . وقد انطوى عدد من خطط الانماء المتصلة بالاصلاح الادارى في المنطقة ، على شروط ذات طبيعة عامة في الغالب ، ولم ترافقها برامج حسنة الاعداد والدراسة حول الاصلاح الادارى ، تتناول بالتفصيل المجالات التي يجب ان تعطى الأولوية ، والتدابير الفردية التي يجب ان تتخذ في غضون فترة زمنية محددة . لذلك هنالك احساس عام بالحاجة الملحة لبناء وتطوير هيكلية ادارية اساسية فعالة . وتدعو الحاجة الى تحقيق مستلزم تأسيسي اساسي يتخذ شكل وكالة اصلاح مركزية ، توكل اليها مسؤولية رسم برامج الاصلاح الادارية وتنفيذها .